البيان الختامي لمؤتمر الطاقة العالمي السادس عشر المنعقد بمدينة طوكيو باليابان

خلال الفترة من 08 ـ 13 شهر التمور (أكتوبر) 1995 أفرنجي

ترجمة د. عبدالحي بن عمران

انعقد المؤتمر على مدى ستة أيام ابتداء من 08 أكتوبر إلى 13 أكتوبر عام 1995 بمركز نيبون للمؤتمرات بماكوهاري طوكيو العظيمة وقد تم افتتاحه من قبل ولي العهد الأمير «ناروهيتو» الذي كان مصحوبا بالأميرة «ميساكو» ورئيس وزراء اليابان ونائبه والعديد من الوزراء الآخرين والشخصيات المدنية البارزة والشخصيات القيادية في مجال الطاقة من جميع أرجاء العالم .

كانت هناك أربع خطابات افتتاحية وخطابين خاصين للمؤتمر حول تغير المناخ ونوعية الصناعة بالاضافة إلى حلقتين حول أحاديث في الطاقة على نطاق عالمي في علم سياسة الطاقة وفي إدارة منظومات الطاقة وثماني حلقات لمجموعات العمل حول الدراسات والتقارير التي اضطلع بها مجلس الطاقة العالمي خلال الفترة 1992 ـ 1995 ، وست حلقات للنقاش وثلاثة عشر حلقة فنية عكست 245 ورقة فنية قدمت للمؤتمر وتم عقد ندوة من قبل الشباب حول الطاقة كانت ناجحة جدا وذات ابداع ، كما أقيم معرض كبير للطاقة في العالم جذب انتباه 62 ألف زائر ، وعقدت ندوة حول الطاقة في اليابان غطت أمور الطاقة في شرق وجنوب آسيا ، كما كانت هنالك فرص للزيارات الفنية وكان هنالك حوالي 5 آلاف مشارك في المؤتمر من 84 بلدا وتسعة عشر منظمة دولية .

وقد تميز هذا المؤتمر بثلاثة ملامح ، أولا بعقده في قلب منظمة آسيا والمحيط الهادي المتميزة بالنمو السريع ، وثانيا بعقده في اليابان كبلد يستورد ما يزيد على 90 بالمائة من طاقته الأولية والذي تعلم كيف يستعمل طاقته بكفاءة مرتفعة نسبيا ، وثالثا وكما هو متوقع في المؤتمر الخامس عشر للطاقة والذي انعقد بمدريد في عام 1992 فان مجلس الطاقة العالمي أصبح واضحا كمنظمة رائدة في العالم غير حكومية ومتعددة في جوانب الطاقة وتستخدم خبرتها المتراكمة لتسهيل الأفعال داخل قطاع الطاقة العالمي . والبيان التالي يسجل اهتمامات واستنتاجات وتوصيات المؤتمر :

آخر التطورات :

1 ـ منذ المؤتمر العالمي للطاقة عام 1992 والذي انعقد بمدريد فان هنالك عددا من التطورات في عالم الطاقة تتمشى مع اعلان مدريد والتي تعطي تفاءلا حول المستقبل .

ـ ليس هناك من صدمات أو مفاجآت طوقوية لتلك التي تميز بها العقدان السالفان ، ونتيجة لذلك فان موارد الطاقة استمرت في التدفق بدرجة يعتد بها لمعظم الزبائن كما ان التحسينات في تقنية استكشاف وانتاج النفط والغاز وكذلك الكفاءة جميعها ساعدت في استقرار الاسعار العالمية للوقود الأولي .

ـ في كثير من البلدان النامية استمرت الاصلاحات المؤسسية والاقتصادية مما ساعد على توفير ظروف استقطبت استثمارات من القطاع الخاص للمشاريع ، وتقنيات ، وأصبح عدد هذه المشاريع كبير إلا أنه لوحظ انخفاض التمويل من قبل القطاع العام لقطاع الطاقة ، وهناك حاجة ماسة لتوسيع التمويل من القطاع الخاص مع احداث تغييرات مؤسسية مصوبة للإستمرار في ذلك فهناك ترتيبات خاصة تتطلبها ظروف الدول الفقيرة بما في ذلك الدول التي عليها مديونية كبيرة حتى تتمكن من الدخول في عملية التنمية .

ـ وفي أقطار أخرى خاصة ذات الأسواق المكتملة فقد استمر التخلص من التشريع مبنيا على مبادىء السوق التنافسية مما يؤدي الى تحسينات ملحوظة في الكفاءة وضغط على التكاليف وخيارات أوسع لموارد الطاقة والتقليل من دور

الاحتكارات ولايزال هناك جدل قائم حول تمتع المستهلك النهائي بخدمات الربون المحسنة بالدرجة المتوقعة . وهناك قلق فيما اذا كان عدم التشريع والخصخصة ستؤدي الى رؤيا استراتيجية قصيرة المدى بدلا من المدى الطويل والتي هي مطلوبة لعديد من المسائل الأساسية التي تهم قطاع الطاقة على نطاق عالمي .

- وبالاضافة الى تطورات تقنية في استرداد الهيدروكربونات فقد لوحظت زيادة في كفاءة محطات الدورة المزدوجة والقدرة على نقل الغاز الطبيعي الى مسافات أطول ، وابداعات في السيارات الشغالة بالكهرباء والغاز والطاقة الشمسية والهيدروجين وكذلك فيما يتعلق بالتحكم في الإنبعاثات .

ونتيجة لذلك فان هناك مكاسب مستمرة في الكفاءة بالنسبة لانتاج وتحويل الطاقة وفي معالجة بعض تأثيراتها البيئية على الأقل ، وقد تم إحراز تقدم في تحسين التقنية وتخفيض التكاليف بالنسبة لبعض أنماط الطاقات المتجددة والكتلة الحيوية الحديثة ، والفولط ضوئية وطاقة الرياح على وجه الخصوص إلا أن التقدم لايزال بطيئا جدا ، وكل من هذا المؤتمر والندوة المرافقة التي نظمها الشباب حول الطاقة لاحظا أن اسهاما رئيسيا من قبل الطاقات المتجددة أصبح ضروريا الا أنه ليس من المحتمل أن يكون متوفرا بكميات كبيرة قبل عشرات السنين ، ولذل فان الحاجة تدعو الى تكثيف تطوير الطاقات المتجددة .

- وقد شاهدنا أن التوسع العالمي لشركات النطاقة أصبح قادرا على استغلال الموارد الطبيعية وتمويلها وتسويقها والعمل ضمن نطاق واسع من البلدان جالبا لها التمويل والتقنية والادارة والمعرفة حيث الحاجة ماسة إليها .

وكما هو متعارف عليه فان هذا كان دور عدد قليل من شركات النفط الرئيسية المتعددة الجنسيات ولكنه تزايد ليشمل كذلك ساحة الغاز والكهرباء .

- كما أن الاستنتاجات الناجمة عن اتفاقية الجات بالاوروجواي وتأسيس منظمة التجارة العالمية سيجلب معه فرصا جديدة للتجارة الدولية والاستثمار في قطاع الطاقة وهي أمور ملحة بالنسبة للتنمية الاقتصادية إلا أن التغييرات السياسية المستقلية بامكانها بالطبع دائما ان تضع مكاسب أخرى تحت محك المخاطر .

2 - ومثل هذه التطورات تؤكد أن تكيف المؤسسات الطاقوية للتغير السريع والمتزايد ضروري اذا ما حدث وفر موسع في الطاقة وتحسين التقنية وتمويل ملائم ، وهناك المزيد مما يمكن عمله لمواجهة تحديين رئيسيين : -

- الأول هو الاستجابة منذ الآن بإلحاح واصرار لمأساة 2 بليون من البشر في الدول النامية ذات الدخل المتدني في المدن وفي الأرياف الفقيرة والذين لاتتوفر لهم الكهرباء والطاقة التجارية الأخرى والتي من غيرها ليس لهم آمال واقعية في كسر هذه الحلقة المفرغة من الفقر ولأن يتبوؤا أولى الخطوات نحو التنمية والمستويات العليا من المعيشة ويغيروا توجهات التدني البيئي المحلي .

- والتحدي الثاني هو تحقيق مسار للتنمية المستديمة على المدى الطويل وهذا الطريق يعترف أولا بحتمية النمو السكاني في العالم (من 8 . 5 بليون اليوم إلى 8 بليون بحلول عام 2020 إلى حوالي 10 بليون بحلول عام (2050) وأهمية التنمية الاقتصادية لتوفير نوعية مقبولة من الحياة لكل الناس ، والثاني هو التعايش بأمانة وبدون تخويف مع انعكاسات التنمية الاقتصادية على البيئة والتي تتراوح ما بين أمور ذات طبيعة محلية وإقليمية وأخرى على نطاق عالمي كالسخونة المتزايدة عالميا والتهديدات الخاصة بالتنوع البيولوجي وهذه الانعكاسات يتوقع ها أن تتنامى بسرعة خاصة في الجنوب .

3 - وحيث يبدو حاليا أننا نتنفس الصعداء نتيجة لوفرة جيولوجية لاحتياجاتنا من الوقود الاحفوري تم التعرف عليها الآن ونتوقع استمراريتها بدون انقطاع لمدة 50 سنة أو تزيد (بالرغم من أن مثل هذه الانقطاعات قد تحدث على المدى القصير) وقد يكون وبالا علينا جميعا سواء كحكومات أو كعاملين في قطاع الطاقة أو كمنظمات دولية أو كأفراد مستهلكين أن نؤجل أعمالا تكون مطلوبة لتحقيق مثل هذه الاستمرارية .

4 - ومجلس الطاقة العالمي بأعضائه يدعو الحكومات وجميع الجهات المسئولة أن تتوجه منذ الآن الى القيام بأعمال تكون مطلوبة لمواجهة هذين التحديين اللذين سبق التعرف عليهما ، وأي تأجيل في ذلك سيشكل فرصا ضائعة ويجعل التكاليف المترتبة على ذلك باهظة ، والانقطاعات أكثر شدة والآثار الناجمة غير متوقعة ما لم تتخذ الإجراءات المناسبة منذ الآن .

5 - والإجراءات المطلوبة يلزم تأسيسها على التوجهات التي اتضحت في مؤتمر مدريد والتي تم التعرف عليها آنفا خاصة السير في طريق الكفاءة المتزايدة في انتاج واستخدام الطاقة وتكوين علاقة ملائمة بين الحكومات والمؤسسات لوضع خطوط عريضة اقتصادية وقانونية وتجارية من شأنها ان تمهد الطريق لتدفق رأس المال والتقنية على أساس دولي .

6 - إلا أن صلب الموضوع هو عملية تعليمية أساسية لازمة لصم شمل جميع الأطراف (الحكومات ورجال الأعمال والعامة) في احساس كبير من الواقعية حول ما هو مطلوب والقرارات التي يلزم إتخاذها .

الإستنتاجات :

1 ـ أولا هناك واقعية في عدم وجود حلول سهلة أو وصفات سحرية فكل شيء له ثمن ، فاليوم دعم الطاقة على نطاق عالمي يتجاوز عدة بلايين من الدولارات سنويا مركزة بصورة رئيسية في الاقتصاديات التي في طريقها الى التحول وفي البلدان النامية وبمعنى آخر فان أسعار الطاقة لاعداد كبيرة من المستهلكين أقل من كلفة توفير مثل هذه الطاقة ، والنتيجة هي التبذير وانعدام الكفاءة من خلال هذا الاستهلاك الحالي . وثانيا هو غياب حوافز للاستثمارات الحالية واللازمة لتحقيق موارد طاقوية مستديمة للمستقبل ، وقد نواجد مثل هذا الدعم لأسباب متعددة بعضها تاريخي وسياسي واجتماعي أو بمنتهى البساطة أن المستهلك لايزال غير قادر على الشراء بأسعار السوق ، ويلزم الكف عن اعتبار الطاقة سلعة عامة فهي خدمة سواء في القطاع العام أوفي القطاع الخاص من الضروري توفيرها اقتصاديا وبكفاءة عند اسعار تعكس كافة التكاليف وبمعنى آخر فان الاسعار المتدنية اصطناعيا تقودنا الى احساس بالاطمئنان على مستقبلنا على المدى الطويل .

2 ـ ان مجلس الطاقة العالمي يؤمن : ـ

ـ من الضروري تلاشي الدعم في مجال الطاقة تدريجيا حتى تتخذ القرارات الرشيدة على أساس التكاليف الصحيحة مدركين أن التحرك نحو التسعير على أساس كامل الكلفة قد يستغرق في بعض الحالات سنوات لتحقيقيه عندما تؤخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية .

ـ ولتحقيق الاستمرارية فإنه يجب أن يعكس تسعير الطاقة على أساس كامل الكلفة وعلى المدى البعيد التكاليف الحدية للموارد المتزايدة كما يجب أن يتضمن بطريقة مثالية تكاليف الاضرار البيئية عندما لا يمكن الحصول عليها من ميكانيكية السوق .

3 ـ والغياب الحالي للوعي لدى العامة بالنسبة لما هو مطلوب لتحقيق الاستمرارية يستعدي الحاجة الى برامج تعليمية مفصلة في مجال الطاقة يمكن استيعابها ومن شأنها أن تخلق وعيا وتغيرا في المفاهيم .

4 ـ ولتحقيق الإجراءات التي ننشدها فإن ذلك يتطلب مشاركة جديدة بين الصناعة والمستهلكين والحكومات ومزيجا من التشريعات واللوائح الحكومية التي من شأنها أن تضغط باحكام على معايير الاداء بالإضافة الى الادوات الاقتصادية وتحرير السوق .

5 ـ إلا أن المطلوب بالنسبة لأولئك المحرومين من خدمات الطاقة التجارية والتقنية المساندة حتى الآن هو اتخاذ اجراءات فعالة عاجلة من شأنها توفير الطاقة التجارية الى 40 بالمائة من سكان العالم الذين لايزالون محصورين في دائرة مفرغة من الفقر والحرمان وهذا يتطلب اصرارا قويا من قبل الحكومات ومؤسسات الطاقة والمنظمات الدولية لمعالجة مثل هذه المشاكل كما أن المبادرات الاقليمية قد تسهم في ادكاء المساعدة الذاتية المتبادلة .

6 ـ يجب تسريع التطور التقني الموجه نحو تحسين كفاءة الطاقة والتزود بمصادر الطاقة المتجددة على أساس تنافسي بزيادة الانفاق على البحوث والتطوير وفعالية اشطئتها كما يمكن تحسينها بتطوير المشاركة بين الدولة والصناعة لتمويل تقنيات رئيسية على المدى الطويل بالنسبة لمصادر الطاقة المتجددة والجديدة ولتقليل الاضرار البيئة . كما أن التوسع في تطوير تقنية الطاقة النووية يبدو ضروريا إذا ما قدر للطاقة النوية أن تشارك بقدر كبير في الاحتياجات الطاقوية على المدى الطويل . وبدون ثقة العامة في هذه التقنية يتضاءل الدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقة النووية .

7 ـ والمشاكل البيئية المرتبطة بالطاقة في نطاق محلي أو اقليمي تكون أكثر إلحاحا من التغير المناخي كما أم مخاطر تغير المناخ تستدعي منذ الآن انخاذ عدد من الاجراءات من شأنها التخفيف من مخاطرها والتكيف معها .

8 ـ والتغيير المؤسسي مطلوب على الأقل لتحريك تمويل محلي في العديد من الأقطار النامية لتطوير الطاقة ، فالمعدات المرتفعة للوفورات المحلية يلزم الاستفادة منها ولكن ذلك يتطلب قطاعات ومؤسسات طاقوية محلية وأدآت أو تعريفات تتغير بسرعة وهذا المؤتمر أكد على الدراسات العامة بمجلس الطاقة العالمي المنادية بضرورة توفير مبلغ تريليون دولار أمريكي (بدولار عام 1990) وليس من المؤكد انه يمكن الحصول على مثل هذه المستويات من التمويل .

9 ـ والتخطيط لتطوير الطاقة يتطلب درجة كبيرة من التكاليف والتعاون المتبادل بين الاقطار يفوق ما حدث في الماضي ، والحكومات نفسها تحتاج أن تأخذ بزمام المبادرة ، ويتضح ذلك في عديد من الاقطار النامية وفي بعض الدول ذات التحول الاقتصادي فالطاقة وتأثيرها تتجاوز الحدود وتمويل الحلول الاقتصادية يتطلب أن تتكيف الافكار المتسمة بالوطنية والحدود الاقليمية مع التطورات المتعاظمة التي تتجاوز الحدود الاقليمية ، وهذا يمكن مشاهدته في مناطق شرق آسيا وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية . فالتجارة الدولية والاستثمارات تظلان مفتاحين محركين لتوريد الطاقة : ـ أي نقل الطاقة وتعزيز الكفاءة .

10 ـ وعلى مدى الثلاثين سنة القادمة ولتلبية الطلب العالمي المتزايد فان ذلك يتطلب مدى أوسع من أنماط الطاقة ، وهذا يشمل الوقود الاحفوري وتطوير الطاقة النووية التي تكون

مقبولة لدى العامة وتلك الانماط المتجددة والجديدة التى يمكن أن تكون مجدية ، وعلى وجه الخصوص يلزم تشجيع الحكومات لتطوير الطاقات المتجددة لتحقيق تداخل متسارع يقر بأن الوقود الأحفورى سيظل منافسا فى الكلفة للبدائل على مدى العقود القليلة القادمة وأنها معدة لتلعب دورا أعظم على مدى أطول أكثر مما هو مفهوم على نطاق واسع .

11 ـ من المتوقع الاعتماد بدرجة أعظم على منظومة السوق على الرغم من ملاءمتها لتتضمن مؤشرات فعالة للتسعير تعكس جميع التكاليف(بما فى ذلك الانعكاسات البيئية والتقليل من حدتها) وهنا يبرز التحدى لعملية الخصخصة وإزالة القيود التشريعية وإعادة التشريع والتى تظهر فى أقطار عديدة وهناك مكاسب واضحة للكفاءة التشغيلية والتكاليف فى المؤسسات الجديدة ومع ذلك فان توفير الخدمات للزبون وتلبية احتياجاته لم تتحقق بالدرجة المتوقعة . وهناك مخاطر فى أن التركيز على الاهداف قصيرة المدى يطغى على الرؤية الاستراتيجية طويلة المدى المطلوبة لمعالجة العديد من المسائل التى أثيرت فى هذا المؤتمر .

12 ـ وهذا المؤتمر يدعو الى نمط جديد من العلاقة بين الحكومة والمستهلك والصناعة فى حوار مفتوح ورغبة فى الاستماع والتكيف مع احساس متزايد من الواقعية والتحرك بسرعة نحو المحافظة على الأسواق المفتوحة للتجارة والاستثمار وتطويرها تحت مظلة منظمة التجارة الدولية معززة برغبة فى العمل بحسم وبفعالية من أجل صالح عالمنا المشترك .

13 ـ ان شعار هذا المؤتمر كان «الطاقة من أجل عالمنا المشترك ماذا يطلب المستقبل منا» والإجابة كانت :ـ يجب أن تبدأ السياسة الضرورية والقرارات الخاصة برجال الاعمال والمستهلكين منذ الان فى سبيل تأكيد التحول الناجح الى توفير واستخدام الطاقة المستديمة التجارية .

14 ـ والتطوير المستديم للطاقة للجميع لايمكن تحقيقه بين يوم وليلة فالاولويات المختلفة ستكون موجودة فى عدة مناطق وبلدان ومجمعات ولكن من المؤمل أن نصيبا كبيرا من الاتفاق يمكن تحقيقه لتسريع عملية اتخاذ القرار أكثر مما كانت عليه فى السنوات القلائل الاخيرة .

15 ـ ولكى تكون ناجحة فى المستقبل فان شركات الطاقة تحتاج الى أن تتعدد خدماتها وتحظى بقبول الزبائن أكثر مما سبق وان تتنافس اقتصاديا وبيئيا وأن تغتنم الفرص الناجمة عن المعرفة المحسنة والحاجة الى تنمية مستديمة .

التوصيات :

على ضوء هذه الاستنتاجات فان المؤتمر السادس عشر لمجلس الطاقة العالمى يورد التوصيات التالية :ـ

ـ لتحقيق بداية على طريق الاستدامة فعلى الحكومات أن تتخذ اجراءات مبكرة لالغاء دعم الطاقة تدريجيا حتى تسعر خدمات الطاقة على أساس كامل الكلفة وعلى جميع من هم يعملون فى قطاع الطاقة ان يتخذوا من الاجراءات ما يمكنهم من كسب القبول من جانب المستهلكين لتسعير كامل الكلفة ، ويلزم توفير هبات اجتماعية منفصلة حيثما ينجم عن ذلك حرمان ومصاعب .

ـ وعلى حكومات الاقطار الغنية والفقيرة أن تتوصل معا وبنية مشتركة وجهد متواصل لتأكيد أن الطاقة التجارية تتوافر بالتزايد لحوالى 40 بالمائة من سكان العالم ممن لايستفيدون منها اليوم وبالتالى لايستطيعون تلبية احتياجاتهم الاساسية أو آمالهم فى التنمية الاقتصادية .

ـ هناك دافع رئيسى مطلوب من قبل الحكومات وأولئك الذين يعملون فى صناعة الطاقة لتحسين التعليم وتفهم الاهتمامات الموسعة لتوفير واستخدام الطاقة المستديمة وتأثيرها على سعادة البشر والبيئة .

ـ للدفع بتوفير مصادر الطاقة الحديدة والمتجددة على نطاق تجارى ولتشجيع كفاءة الطاقة يتوجب على الحكومات والقطاع الخاص زيادة الانفاق على الابحاث والتطوير وتحسين فعالياتها من خلال الشراكة المتقاربة محليا وعالميا .

ـ على الحكومات وصناعة الطاقة النووية أن تبذل جهودا مضنية لتضمن قبول الطاقة النووية بالتطوير وتوفير المعلومات الدقيقة .

ـ يلزم تعزيز أسواق الطاقة من قبل الحكومات والمشرعين لتأكيد أن المنافسة فعالة وأن توقعات المستهلك يمكن تلبيتها وأن وزنا صحيحا قد أخذ فى الاعتبار على المدى الطويل لمساندة التنمية المستديمة وعلى الحكومات أن تؤكد أن الاسواق العالمية تستمر فى فتح أبوابها للتجارة والاستثمار تحت مظلة منظمة التجارة العالمية .

ـ شراكة جديدة بين الحكومات والقطاع الخاص والمستهلكين النهائيين على أساس اقليمى وعالمى مطلوبة لتسهيل التغيرات التى تنادى بها لتحريك العالم الى طريق التنمية المستديمة وذلك لتحقيق توزان متعاظم بين الظروف السياسية والاقتصادية والطاقة والبيئة ويلزم ايلاء اهتمام خاص بتطوير أساليب جديدة لتحريك الاموال للاستثمار فى مجال الطاقة خاصة فى الدول النامية .

ـ والمؤتمر يحث الحكومات ومتخذى القرار من رجال الاعمال ومستهلكى الطاقة للبدء فى اتخاذ اجراءات منذ الان للتكيف مع احتياجاتنا على المدى الطويل وهى ليست فقط للاستجابة لمخاطر تغير المناخ والتى تتطلب احراءات أقل اسى تكون مبنية على مبدأ التحوط .

ـ والعقدان أو الثلاثة عقود التالية تمثل فترة رئيسية لفرصة التحول الى طريق التنمية المستديمة على المدى الطويل ، والابحاث التى تتم الان هى التى ستبدأ عملية التحول نحو الاتجاه المطلوب ، وهذا الاتجاه نحو كفاءة أعظم فى الطاقة ومحافظة وإعادة استخدام أكثر كلما كان ذلك ملائما وعمليات تحويل للوقود الاحفورى واستخدامات أنظف والدفع بموارد طاقة غير احفورية تكون اقتصادية والتعامل مع التحديات الكبيرة فى قطاع النقل على الطرقات ، والتوسع فى امتصاصات الكربون وكذلك التقليل من الانبعاثات الغازية الدفيئة ،وحتى مدى عام 2020 فان التغيرات الرئيسية فى مسار تطورات الطاقة والاقتصاد لايمكن التنبؤ به ، فأزمنة التسابق طويلة جدا والتكاليف باهظة للغاية والتقنية لمعظم الاجزاء ليست متوفرة ولكن ما لم نبدأ العملية من الان فان المسارات المختلفة للتنمية على المدى الطويل من المحتمل أن تكون مسدودة وتصبح العودة إليها أكثر صعوبة ومكلفة حتى عندما تكون ممكنة ومجلس الطاقة واعضاؤه يقبلون تحدى ما يسأله المستقبل منهم باتخاذ الخطوات الضرورية التوفرة لديه كالتالى :

ـ تحويل الاهتمام والتفكير نحو رؤيا استراتيجية ومتكاملة لما ستكون عليه الاحتياجات العالمية على المدى الطويل وكيف يمكن تحقيقها بطريقة جيدة وهذا يتطلب أن توضع فى اطار عريض من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ـ دعم التعليم وتوصيل المعلومات الدقيقة حول توفير واستخدام الطاقة وتقنياتها والتمويل بهدف ترويج الاهتمام الضرورى فى حياتنا اليومية وكذلك الاحساس بالمسؤولية الشخصية .

ـ القايم بدورنا فى تأكيد أن تصبح الطاقة التجارية متوفرة للجميع فى العقود القادمة بترويج التقييم الواقعى للاحتياجات التقنية والمالية والسياسات الصحيحة واتخاذ القرار فى الاعمال لاغراض الاكتفاء .

ـ التأكيد لصانعى السياسة والمستهلكين أن هذه الفترة ليست فترة للجدل الطويل ولكن من أجل وضع سياسة رشيدة واتخاذ قرار الان .

ـ الاستمرار ومن خلال برنامج الدراسات لمجلس الطاقة العالمى خلال الفترة 1995 ـ 1998 (مع موضوعات مختارة جيدا حول آفاق الطاقة عالميا حتى عام 2050 وما بعده ، تطوير النقل المتكامل ، تطوير الطاقة الريفية ، المتطلبات المالية لتطوير الطاقة ، والتحديات والفرص التى توفرها الخصخصة والتخفيف من القيوم التشريعية واعادة التشريع) فى تفهم أكثر للامور الرئيسية والفرص والقرارات المطلوبة .

ـ الترويج من خلال ندوات الطاقة على نطاق اقليمى بطريقة أكثر فعالية للافكار التى ذكرت هنا والاجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الاقليمى والوطنى خاصة فيما يتعلق بمتطلبات التمويل والتقنية وكذلك الاستمرار فى برنامج مجلس الطاقة العالمى فيما يتعلق بالشرق والغرب بهدف تسهيل تحويل الاقتصادات المخططة سلفا الى منظومة كفؤة مبنية على السوق .

هذه الانشطة التى تساندها بفعالية اللجان العضوة فى مجلس الطاقة العالمى فى أكثر من 100 بلد تستهدف التأثير فى جدول ودى وأفعال حول المسائل ذات العلاقة بالطاقة اقليميا ومحليا . وهى تستهدف تطوير مجلس الطاقة العالمى كمنظمة لها رأيها وصوتها تناوجد لترويج التوفير والاستخدام المستديم للطاقة من أجل مكاسب عظيمة للجميع ●